

Distr.: General
12 May 2020
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثالثة والخمسون
نيويورك، 6-17 تموز/يونيه 2020

المسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي - الموجودات الرقمية

المحتويات

الصفحة

2	أولاً- السياق
2	ثانياً- ما هي الموجودات الرقمية؟
5	ثالثاً- الجهات الفاعلة
6	رابعاً- الأنظمة القانونية
6	ألف- قانون العقود
6	باء- قانون الملكية
10	جيم- قانون الأوراق المالية
10	دال- قانون المعاملات المضمونة
10	هاء- قانون الصكوك القابلة للتداول والمستندات القابلة للتداول
10	واو- قوانين الإعسار وغيرها من القوانين
11	زاي- مسائل لتتظر فيها اللجنة
11	خامساً- تقييم أولي لنصوص الأونسيترال ذات الصلة
11	ألف- النصوص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية
12	باء- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع
12	جيم- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة
13	دال- نصوص الإعسار
14	هاء- ملخص



أولاً - السياق

1- يشهد الاقتصاد الرقمي تحولاً في كيفية حفظ القيمة الاقتصادية. وتؤدي الموجودات الرقمية دوراً متزايد الأهمية في التجارة، حيث تُستخدم بوصفها موضوعاً للتجارة والخدمات المتصلة بالتجارة، وطريقة للدفع، وضمانات لغايات جمع التمويل، ووسيلة للاستثمار، ومادة مستهلكة في العمليات التجارية، وأداة لتحسين العمليات التجارية. ويشير تقرير صدر مؤخراً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إمكانية أن تستفيد الموجودات الرقمية من التكنولوجيات والتطبيقات المستجدة لتحقيق مجموعة من الفوائد للأعمال التجارية، بما في ذلك المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المترتبة على التشغيل الآلي والاستغناء عن الوسطاء، والشفافية، وتسريع وربما زيادة كفاءة عمليات المقاصة والتسوية. ويضيف التقرير أن الموجودات الرقمية يمكن أن تخفف الحواجز أمام الاستثمار، وتعزز فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.⁽¹⁾

ثانياً - ما هي الموجودات الرقمية؟

2- لا يوجد تعريف واحد مقبول على نطاق واسع للموجودات الرقمية، كما أن لها مسميات متعددة.⁽²⁾ فمصطلح "الموجودات الرقمية" بمعناه العادي يشير إلى مجموعة من البيانات مخزنة إلكترونياً ولها فائدة أو قيمة.

3- وأدرج المؤتمر الكندي للقوانين الموحدة معنى مشابهاً في القانون الموحد المتعلق بوصول الوكلاء إلى الموجودات الرقمية⁽³⁾ تعرّف بموجبه "الموجودات الرقمية" بأنها "سجل يتم إنشاؤه أو تسجيله أو نقله أو تخزينه في شكل رقمي أو غير ملموس آخر بوسائل إلكترونية أو مغنطيسية أو بصرية أو بأي وسيلة مماثلة أخرى".⁽⁴⁾ ويلاحظ المؤتمر في شرحه للتعريف أنه يشمل ما يلي: '1' أي معلومات مخزنة في حاسوب وأجهزة رقمية أخرى؛ '2' المحتوى الذي يحل على المواقع الشبكية، من الصور إلى الوثائق؛ '3' الحقوق في الممتلكات الرقمية، مثل أسماء النطاقات المخصصة أو الاستحقاقات الرقمية المرتبطة بألعاب الإنترنت والمواد المنشأة على الإنترنت. وبالمثل، يعرّف المؤتمر الوطني للمفوضين المعنيين بتوحيد قوانين الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية "الموجودات الرقمية" في قانونه المنقح المتعلق بوصول الوكلاء إلى الموجودات الرقمية بأنها "سجل إلكتروني لفرد ما حق فيه أو مصلحة".⁽⁵⁾ وكما يلاحظ المؤتمر الوطني في شرحه للتعريف، فإن هذه الموجودات تتراوح من عناصر ألعاب الإنترنت إلى الصور والموسيقى الرقمية وقوائم العملاء" و"يمكن أن تتطوي على قيمة اقتصادية أو عاطفية حقيقية".⁽⁶⁾

(1) OECD, *The Tokenisation of Assets and Potential Implications for Financial Markets*, OECD Blockchain Series, (1) 2020, pp. 7, 16-17.

(2) تسمى الموجودات الرقمية أحياناً "الموجودات المشفرة" في إشارة إلى تقنيات التشفير المستخدمة للتوثق من المعاملات التي تتطوي على موجودات رقمية. كما تسمى أحياناً "التوكنات".

(3) Uniform Law Conference of Canada, *Uniform Access to Digital Assets by Fiduciaries Act (2016)*, متاح على الرابط www.ulcc.ca/images/stories/2016_pdf_en/2016ulcc0006.pdf

(4) يحاكي هذا التعريف تعريف "الإلكتروني" الوارد في القانون الموحد للتجارة الإلكترونية الذي اعتمده المؤتمر الكندي للقوانين الموحدة.

(5) National Conference of Commissioners on Uniform State Laws, *Revised Uniform Fiduciary Access to Digital Assets Act (2015) with Prefatory Note and Comments*, متاح على الرابط www.uniformlaws.org/viewdocument/final-act-with-comments-40?CommunityKey=f7237fc4-74c2-4728-81c6-b39a91ecd22&tab=librarydocuments

(6) يوضح الشرح أن "حق أو مصلحة" الفرد في السجلات الإلكترونية يجب أن يكون "حقاً أو مصلحة في الملكية". وإذا كان وجود حق أو مصلحة كامنة في الملكية، خلافاً للقانون الموحد الكندي، من الخصائص المميزة للموجودات الرقمية، فإن التعريف يتقاضي فيما يبدو مسألة ما إذا كانت الموجودات الرقمية محلاً لحقوق الملكية (انظر الفقرات 14 إلى 21 أناه).

4- وإذا أُعطي مصطلح "الموجودات الرقمية" معناه العادي، تبين أن هذا المفهوم ليس جديداً على القانون. وبهذا المعنى، تكون الموجودات الرقمية أساساً "رسالة بيانات" بالمعنى المقصود في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية و"سجلاً إلكترونياً" بالمعنى المقصود في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.⁽⁷⁾

5- لكن بعض أنواع الموجودات الرقمية تتفرد بكونها تتمتع بقيمة اقتصادية خاصة وفي الوقت نفسه تعطل الأطر القانونية القائمة، وهي:

(أ) الموجودات الرقمية التي تمثل قيمة جوهرية بسبب قواعد النظام الذي توجد فيه. ويشار إلى هذه الموجودات الرقمية في بعض الأحيان باسم توكنات "الدفع"، والشكل الأكثر شيوعاً لها هو **العملة المشفرة**.

(ب) الموجودات الرقمية التي تمثل قيمة بسبب ارتباطها بموجودات ملموسة أو غير ملموسة في "العالم الحقيقي" مثل البضائع (أو الحقوق في البضائع) والحسابات المستحقة القبض وغيرها من الحقوق، وهذا الارتباط تحدده قواعد النظام الذي توجد فيه هذه الموجودات. ويُشار أحياناً إلى الموجودات المرتبطة بأنها "خارجية" لوجودها خارج النظام الذي توجد فيه الموجودات الرقمية، أو بمعزل عنه. وقد تسمى أيضاً موجوداتٍ "متوكنة" بالإشارة إلى إنشاء موجودات رقمية (أي توكنات) ترتبط بها؛ ومن ثم، تسمى عملية إصدار هذه التوكنات "توكنة" الموجودات⁽⁸⁾ وتسمى التوكنات الصادرة "توكنات مدعومة بموجودات"⁽⁹⁾. ومن الأشكال الشائعة للموجودات الرقمية وفق هذا المعنى ما يسمى أحياناً توكن "الضمان" أو "الاستثمار"، الذي يُقصد به أن يمثل حقا في نصيب من أرباح مؤسسة معينة. وثمة شكل آخر يسمى أحياناً توكن "المنفعة"، الذي يُقصد به أن يمثل حقا في استخدام الخدمة المقدمة على المنصة التي تدعم ذلك التوكن.

6- وترتكز هذه الورقة على هذين النوعين من الموجودات الرقمية، أي الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل **عملة مشفرة** والموجودات الرقمية التي تتخذ شكل **توكنات مدعومة بموجودات**.

7- وقد أُشير إلى أن الخاصية ذات الأهمية القانونية التي تميز هذين النوعين من الموجودات الرقمية عن رسائل البيانات أو السجلات الإلكترونية هي **قابليتها للتداول**، بمعنى أن النظام الإلكتروني الذي تُخزّن فيه يسمح بنقل الموجودات الرقمية مقابل عوض. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن ما يجعل الموجودات الرقمية مكافئة للأعيان الملموسة هو وجودها في نظام أو منصة تتيح (أ) **التحكم** في الموجودات، بمعنى إمكانية أن يتحكم في الموجودات شخص ذو هوية قابلة للتحديد (وهذا التحكم يمكن نقله إلى شخص آخر)، (ب) **وضمان فورية** الموجودات، بمعنى أن من الممكن تحديدها بصورة فريدة، أو أنها مؤمنة بشكل آخر من النسخ لتجنب التعدد.

(7) تعرّف المادة 2 من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية "رسالة البيانات" بأنها "المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو صوتية أو بوسائل مشابهة"، في حين تعرّف المادة 2 من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل "السجل الإلكتروني" بأنه "المعلومات التي تُنشأ أو تُرسل أو تُستلم أو تُخزّن بوسائل إلكترونية، بما فيها، حسب مقتضى الحال، جميع المعلومات التي ترتبط منطقياً بالسجل، أو تترايط معه على أي نحو آخر بحيث تصبح جزءاً منه، سواء نشأت في الوقت نفسه أم لا".

(8) انظر OECD, *The Tokenisation of Assets and Potential Implications for Financial Markets*, OECD Blockchain Series, 2020.

(9) انظر Cristina Cuervo, Anastasiia Morozova and Nobuyasu Sugimoto, "Regulation of Crypto Assets", FinTech Notes, No.03 / 19 (Washington, D.C., International Monetary Fund, December 2019).

وعليه، فإن الخصائص المميزة لهذه الموجودات الرقمية تتقاطع مع الخصائص التي تميز مفهوم "السجل الإلكتروني القابل للتحويل" الوارد في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.⁽¹⁰⁾

8- ويمكن دعم الموجودات الرقمية بمجموعة متنوعة من التكنولوجيات والأساليب. ويمكن أن توجد في نظم مركزية (مثل السجلات المركزية للأوراق المالية غير المادية أو منصة ألعاب تقبل توكنات الدفع الافتراضية). والموجودات الرقمية في هذا الشكل ليست ظاهرة جديدة. وفي الأونة الأخيرة، سمح ظهور تكنولوجيا السجلات الموزعة بأن تكون الموجودات الرقمية موجودة في نظم لامركزية، حيث يوفر استخدام الآليات التوافقية ضمانا للإفرادية ويحل ما يسمى مشكلة "الإنفاق المزدوج".⁽¹¹⁾ وفي حين تستقطب الموجودات الرقمية التي تدعمها تكنولوجيا السجلات الموزعة حاليا اهتماما عالميا كبيرا، فإن مبدأ الحياد التكنولوجي يعني أن المناقشة لا ينبغي أن تتمحور حول هذه الموجودات وحدها.

9- وقد استحدثت عدة ولايات قضائية تشريعات تعرّف أنواع الموجودات الرقمية التي تتناولها هذه الورقة. وفي حين يتناول جزء كبير من تلك التشريعات الموجودات الرقمية لأغراض رقابية (في مجالات الضرائب، ومكافحة تمويل الإرهاب، والخدمات المالية على سبيل المثال)،⁽¹²⁾ فإن بعض التشريعات تتناول الجوانب المتصلة بالقانون الخاص الكامنة في الموجودات الرقمية. فعلى سبيل المثال:

(أ) في بيلاروس، يمنح المرسوم الرئاسي رقم 8 لعام 2017 المتعلق بتطوير الاقتصاد الرقمي سكان مدينة مينسك للتكنولوجيا المتقدمة الحق في امتلاك "التوكنات"، التي تعرّف بدورها بأنها "سجل في سلسلة سجلات موزعة (سلسلة كتل) ... يتحقق من أن صاحب علامة رقمية (توكن) لديه حقوق في أعيان خاضعة للقانون المدني و/أو عملة مشفرة".⁽¹³⁾ وبالتالي لا يشمل هذا التعريف العملات المشفرة فحسب، بل أيضا التوكنات المدعومة بموجودات؛

(10) انظر المادة 10 (1)، التي تنص على أن السجل الإلكتروني القابل للتحويل يستوفي شرط المستندات أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل إذا روعيت أمور منها، استخدام طريقة موثوقة لتحقيق ما يلي: '1' تبيان أن ذلك السجل الإلكتروني هو السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛ '2' جعل ذلك السجل الإلكتروني قابلا للخضوع للسيطرة منذ إنشائه حتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته؛ '3' حفظ سلامة السجل الإلكتروني. وانظر أيضا المادة 17 (3) من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، التي تنص على 'ضمان الأفرادية' للسماح باستخدام وثائق النقل الإلكتروني: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع 1996 ومع المادة الإضافية 5 مكررا بصيغتها المعتمدة في عام 1998 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.V.4)، الفقرة 115.

(11) تتمثل مشكلة "الإنفاق المزدوج" في إمكانية استنساخ رسائل البيانات، وإمكانية إرسال نفس رسالة البيانات إلى عدة متلقين، بدون وجود طرف مركزي موثوق، على نحو يتعذر معه تحديد الترتيب الذي أرسلت به تحديدا أكيدا.

(12) انظر، على سبيل المثال، فرنسا، القانون رقم 2019-486 المتعلق بنمو وتحول منشآت الأعمال المؤرخ 22 أيار/مايو 2019، الذي يعدل القانون النقدي والمالي لإنشاء نظام رقابي خاص بمقدمي خدمات الموجودات الرقمية. وتعرّف المادة 10-1-54.L من القانون المعدل الموجودات الرقمية بأنها '1' توكنات غير تلك التي تشكل السندات المالية، '2' وعملة مشفرة. وتعرّف المادة 2-552.L بدورها "التوكن" بأنه "أي ممتلكات غير ملموسة تمثل، في شكل رقمي، حقا أو أكثر يمكن تسجيله أو الاحتفاظ به أو نقله بواسطة جهاز تسجيل إلكتروني مشترك يحدد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هوية مالك تلك الممتلكات". وانظر أيضا التعديلات التي أدخلت على قانون خدمات الدفع في اليابان في عام 2019 من خلال مشروع قانون تعديل بعض قوانين تسوية الصناديق، وما إلى ذلك، استجابة لتنوع المعاملات المالية المصاحبة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(13) Decree of the President of the Republic of Belarus No. 8 of 21 December 2017 on Development of Digital Economy، الترجمة الإنكليزية غير الرسمية متاحة على الرابط، <http://law.by/document/?guid=3871&p0=Pd1700008e>، clauses 2.1 and 2.2 and clause 12 of Annex 1.

(ب) في ليختنشتاين، سُن قانون في عام 2019 لإنشاء إطار قانوني للتداول بالتوكينات الرقمية.⁽¹⁴⁾ ويعرّف القانون "التوكن" بأنه معلومة (أي بيانات) عن نظام معاملات يستخدم تكنولوجيا جديرة بالثقة "يمكن أن تمثل دعاوى أو حقوق عضوية إزاء شخص ما، أو حقوقا في الملكية، أو حقوقا مطلقة أو نسبية أخرى". وقد أُشير إلى أن القانون يقوم على نموذج "الحاوية"، الذي تُشبه فيه التوكينات بحاويات "محملة" بالحقوق. وفي حين يركز التعريف في المقام الأول على التوكينات المدعومة بموجودات، فإن القانون وثيق الصلة أيضا بالعملات المشفرة، التي تُشبه بتوكينات هي حاويات "فارغة". ويشير القانون إلى نظام المعاملات بعبارة محايدة تكنولوجيا، مستخدما مصطلح "التكنولوجيا الجديرة بالثقة" ليعني "التكنولوجيات التي تُضمن من خلالها سلامة التوكينات والإحالة الواضحة للتوكينات ... والتصرف في التوكينات". ولا يأتي القانون على ذكر السجلات الموزعة أو سلاسل الكتل؛⁽¹⁵⁾

(ج) وفي ولاية وايومنغ في الولايات المتحدة، سُن قانون الموجودات الرقمية⁽¹⁶⁾ في عام 2019 لكي يشمل الموجودات الرقمية في قانون المعاملات المضمونة في الولاية.⁽¹⁷⁾ ويعرّف القانون الموجودات الرقمية بأنها "عرض للحقوق الاقتصادية أو حقوق الملكية أو حقوق الوصول مخزن في شكل قابل للقراءة الحاسوبية، ويشمل الموجودات الاستهلاكية الرقمية والأوراق المالية الرقمية والعملة الافتراضية".⁽¹⁸⁾

10- وما تدل عليه هذه التطورات هو إمكانية تشريع الجوانب المتصلة بالقانون الخاص الكامنة في الموجودات الرقمية بطريقة تراعي الحياد التكنولوجي.⁽¹⁹⁾

ثالثا - الجهات الفاعلة

11- ينطوي استخدام الموجودات الرقمية في العادة على ما يلي:

- (أ) الشخص الذي يدير النظام الذي توجد فيه الموجودات الرقمية؛⁽²⁰⁾
- (ب) الشخص الحائز للموجودات الرقمية (بمن في ذلك الناقل والمنقول إليه في حالة النقل)؛

(14) Liechtenstein, Law of 3 October 2019 on Tokens and TT Service Providers, *Liechtensteinisches Landesgesetzblatt*, vol. 2019, No. 301 (2 December 2019). وتتاح ترجمة إنكليزية للقانون على الرابط www.regierung.li/media/medienarchiv/950_6_08_01_2020.pdf?t=2.

(15) يشير تقرير الحكومة عن القانون المقترح إلى أنه "من أجل الحيلولة دون أن يتقادم هذا القانون من منظور تقني وأن يصبح نطاق تطبيقه محدودا في غضون بضع سنوات، فإن من المهم جدا صياغة مصطلح 'سلسلة الكتل' بطريقة محايدة تكنولوجيا". *Report and Application of the Government to the Parliament of the Principality of Liechtenstein concerning the Creation of a Law on Tokens and TT Service Providers (Tokens and TT Service Provider Act; TVTG) and the Amendment of Other Laws*, No. 54/2019, 7 May 2019، الترجمة الإنكليزية متاحة على الرابط https://impuls.li.lichtenstein.li/wp-content/uploads/2019/11/054_Report-and-Application_TV TG_extract.pdf, para. 52.

(16) United States, *Wyoming Statutes*, Title 34, Chap. 29, sect. 101 (a) (i).

(17) Uniform Commercial Code, article 9, as adopted in Wyoming: *Wyoming Statutes*, Title 34.1.

(18) United States, *Wyoming Statutes*, Title 34, Chap. 29, sect. 101 (a) (i).

(19) في أستراليا، لاحظت المذكرة التفسيرية المرفقة بمشروع قانون يهدف إلى استخدام مفهوم "العملة الرقمية" كمكافئ للعملة الأجنبية لأغراض قانون ضريبة الاستهلاك أنه رغم اتخاذ العملات المشفرة في الوقت الحاضر شكل "موجودات رقمية مؤمنة عن طريق عملية تشفير تتم من خلال نظام سجلات موزعة عام وآلي وتوافقي يسجل المعاملات ويتحقق منها (غالبا ما يتخذ شكل سلسلة كتل)"، فإن هناك "احتمالا كبيرا بأن يفقد أي تعريف يستند إلى البنية الحالية للعملات المشفرة أهميته في حال ظهرت نهج تقنية جديدة": Treasury Laws Amendment (2017 Measures No. 6) Bill 2017, Explanatory Memorandum.

(20) تعمل بعض نظم السجلات الموزعة من دون مسؤول يأذن بالوصول إلى السجل الموزع أو بالتعامل معه (وهذه النظم معروفة على التوالي بأنها نظم "عامة" و"لا تحتاج إلى إذن"). ولكن حتى في هذه النظم، يمكن اعتبار الشخص الذي يوفر البرمجيات التي تدير النظام بأنه المسؤول. وكما لوحظ في الفقرة 12، لا تنتظر هذه الورقة في حوكمة المنصات الإلكترونية.

(ج) أي شخص تُحاز الموجودات الرقمية بالنيابة عنه (على سبيل المثال، في حال حاز الموجودات الرقمية وسيط من قبيل بورصة للعمليات المشفرة أو مقدم لخدمات "المحفظة" في حالة الموجودات الرقمية المستندة إلى تكنولوجيا السجلات الموزعة)؛

(د) في حال كانت الموجودات الرقمية في شكل توكن مدعوم بموجودات، الشخص الذي تكون الحقوق التي يمثلها التوكن (مثل المدين أو الطرف المقابل) واجبة التطبيق إزاءه.

رابعاً - الأنظمة القانونية

ألف - قانون العقود

12- تنص القواعد الخاصة بالنظام (أو المنصة) على إنشاء وتبادل الموجودات الرقمية التي يدعمها ذلك النظام (أو المنصة). وترمز هذه القواعد في البرمجية التي تدير النظام وتُمنح صفة تعاقدية بالاتفاق بين مسؤول النظام والشخص الحائز للموجودات الرقمية. وفي بعض النظم اللامركزية التي تدار ببرامجيات مفتوحة المصدر (مثل نظم السجلات الموزعة التي "لا تحتاج إلى إذن")، قد يكون العقد الوحيد هو اتفاق المستخدم النهائي الخاص باستخدام البرمجية. أما في نظم أخرى، بما فيها النظم المركزية، قد يكون العقد إملائياً بصورة أكبر فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بإدارة النظام. ولا تتنظر هذه الورقة في حوكمة المنصات الإلكترونية، بما في ذلك نماذج هيكل العلاقات بين مشغلي المنصات والمستخدمين.⁽²¹⁾

13- وفي العادة، تُنقل الموجودات الرقمية بموجب عقد مبرم بين الناقل والمُنقل إليه. وبالمثل، تُنقل الموجودات الخارجية التي ترتبط بها الموجودات الرقمية عادة بموجب عقد (على سبيل المثال، اتفاق بيع أو اتفاق ضمان). وقد يبرم عقد أيضاً بين الشخص الذي يحوز الموجودات الرقمية والشخص الذي تحاز الموجودات الرقمية نيابة عنه (على سبيل المثال، اتفاق لحفظ الموجودات).

باء - قانون الملكية

1- الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة

14- من المسائل القانونية الرئيسية المتعلقة بالموجودات الرقمية، لا سيما تلك التي تتخذ شكل عملة مشفرة، هي ما إذا كانت تشكل محلاً لحقوق الملكية. وفي حين تختلف أنظمة قانون الملكية اختلافاً كبيراً من نظام قانوني إلى آخر، يبدو أن معظمها لا تعتبر الموجودات الرقمية محلاً لحقوق الملكية. وبالتالي، يبرز سؤال عما إذا كان يتعين معاملة الموجودات الرقمية بوصفها محلاً لحقوق الملكية، وتحديد ما إذا كانت الحقوق المتعلقة بتلك الموجودات بمقتضى قانون العقود غير كافية لحمايتها. ويبرز سؤال آخر عن الخصائص التي يجب أن تتمتع بها الموجودات الرقمية لكي تعامل كمحل لحقوق الملكية (مع الأخذ في الحسبان أن الموجودات الرقمية هي أساساً مجموعة من رسائل البيانات، التي تُبحث جوانبها المتعلقة بقانون الملكية في الإضافة 2 (A/CN.9/1012/Add.2)). وهذا بدوره يركز الاهتمام على النظام الذي توجد فيه الموجودات الرقمية والتكنولوجيات والأساليب التي يستخدمها.

15- وفي العديد من الولايات القضائية القائمة على القانون المدني، كما ذُكر في الإضافة 2، لا يمكن أن تكون الأشياء غير الملموسة محلاً لحقوق الملكية. ففي اليابان، على سبيل المثال، وعملاً بالمادة 85 من

(21) كما لوحظ في الوثيقة A/CN.9/1012 (الفرقتان 34 و 35)، يُنرح أن توصل الأمانة أعمالها الاستكشافية بشأن المسائل القانونية المتعلقة باستخدام المنصات الإلكترونية، بما في ذلك مختلف نماذج الأعمال والهياكل القانونية المستخدمة في تلك المنصات.

القانون المدني، لا ينطبق نظام قانون الملكية بموجب الفصل الرابع من القانون المدني إلا فيما يتعلق بالأشياء "الملموسة". وفي قرار صدر في عام 2015، أكدت محكمة طوكيو المحلية أنه لا يمكن تصنيف البيبتكوين على أنه "شيء" لأغراض القانون المدني.⁽²²⁾

16- وفي الصين، تشير المادة 127 من الأحكام العامة للقانون المدني إلى جواز حماية "الممتلكات الافتراضية على الشبكة" بموجب القانون، لكنها لا تعترف بها صراحة محلاً لحقوق الملكية ولا تعرّفها. ووفقاً لأحد الشراح، فإن هذا الحكم يوفر الأساس القانوني لصوغ قواعد قانونية وتحسينها في المستقبل، والممتلكات الافتراضية على الشبكة، بصورة عامة، لا تشمل الشبكة نفسها فحسب، بل السجلات الإلكترونية على الشبكة، مثل حسابات ومعدات الألعاب الإلكترونية والبريد الإلكتروني والعملات المشفرة.⁽²³⁾

17- وتشير الممارسة القضائية الحديثة في الصين إلى إمكانية حماية العملة المشفرة بموجب قانون الملكية. ففي قرار صدر في عام 2019 بشأن مطالبة بالتعويض عن أضرار لحقت بممتلكات بعد إغلاق بورصة للعملات المشفرة، أشارت محكمة هانغجو للإنترنت إلى فحوى المادة 127 من الأحكام العامة للقانون المدني وخلصت إلى أن البيبتكوين محل لحقوق الملكية بموجب قانون الصين.⁽²⁴⁾ ورأت المحكمة أن العملة المشفرة يجب أن تتمتع بخصائص القيمة والندرة وإمكانية التحكم لكي تكون محلاً لحقوق الملكية، وأن البيبتكوين، بل أيضاً توكنات و عملات مشفرة أخرى، تتمتع بكل تلك الخصائص.

18- وفي الاتحاد الروسي، استحدثت تعديلات أدخلت على القانون المدني في عام 2019 مفهوم "الحقوق الرقمية" كمحل لحقوق القانون المدني.⁽²⁵⁾ ومن ثم، يعرف مفهوم "الحقوق الرقمية" في المادة 1-141 من القانون المدني بأنه مطالبات وحقوق أخرى يحدّد مضمونها وشروط تنفيذها وفقاً لقواعد نظام المعلومات الذي يستوفي متطلبات القانون. ويبدو أن مفهوم "الحق الرقمي" يشمل التوكنات الرقمية وبالتالي يجعل موجودات رقمية معيّنة محلاً لحقوق الملكية.

19- وفي ليختنشتاين، نظرت الحكومة، عند إعداد قانون عام 2019 لإنشاء إطار قانوني لتداول التوكنات الرقمية، فيما إذا كان ينبغي تعديل القانون لاعتبار التوكنات محلاً لحقوق الملكية. ولتقسيم قرار عدم القيام بذلك، ذكرت الحكومة أن تعديلاً من هذا النوع "سيطلب تغييرات هائلة في قانون الملكية، حيث سيتعين إعادة صوغ العديد من الأحكام"، وسيتعين النظر في عواقبه القانونية "بدقة شديدة"، لأن "قانون الملكية لا ينظم ملكية الممتلكات فحسب، بل أيضاً العقارات، وحقوقاً عينية محدودة مثل الارتفاقات والأعباء، إضافة إلى الرهون العقارية وهلم جرا". وقررت الحكومة عوض ذلك وضع نظام مستقل لإنشاء حقوق شبيهة بالملكية فيما يتعلق بالتوكنات التي تدعمها "تكنولوجيا جديرة بالثقة".⁽²⁶⁾

.Tokyo District Court, *Plaintiff ZI v. Mt. Gox Co. Ltd.*, Case No. 33320 of 2014, Judgment, 5 August 2015 (22)

.Zhang Xinbao, *Commentary on the General Provisions of the Civil Law* (2017, Renmin University Press) (23)

Wu Qingyao v. Shanghai Yaozhi Network Technology Co., Ltd. and Zhejiang Taobao Network Co., Ltd., Judgment, 18 July (24)

2019، متاح على الرابط

.wenshu.court.gov.cn\\website\\wenshu\\181107ANFZ0BXSK4\\index.html?docId=80e226dbb0f041529c43aa9b00a11445

Russian Federation, Federal Law No. 34-FZ of 18 March 2019 on amendments to parts 1, 2 and article 1124 (25)
.of part 3 of the Civil Code of the Russian Federation

Report and Application of the Government to the Parliament of the Principality of Liechtenstein concerning the Creation of a Law on Tokens and IT Service Providers (Tokens and IT Service Provider Act; TVTG) and the Amendment of Other Laws, No. 54/2019, 7 May 2019 (26)
<https://impuls-> الترجمة الإنكليزية متاحة على الرابط

20- وفي الأونة الأخيرة، أثيرت أمام المحاكم في عدة ولايات قضائية قائمة على القانون العام الأنغلوكسوني مسألة ما إذا كانت الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة "ممتلكات":

(أ) في كندا، أصدرت المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية، في قرار من عام 2018، حكماً مستعجلاً يقضي بتتبع توكنات إيثر في دعاوى الاستيلاء على الممتلكات (أي الدعاوى المتعلقة بالتدخل غير المشروع في الممتلكات) ودعاوى الاحتجاز غير المشروع، وكلا النوعين من الدعاوى يتوقف على وجود "بضائع". ومع أن المحكمة قضت بالجبر، فإنها لاحظت أن التوصيف السليم للعملات المشفرة "مسألة مركزية" في القضية وأن "سجل الأدلة [لم يكن] كافياً للسماح بالبت في تلك المسألة"، لكنه أثار، على أي حال، "مسألة معقدة لم تتقرر بعد ولا يصلح البت فيها عن طريق استصدار حكم مستعجل"⁽²⁷⁾

(ب) في سنغافورة، نظرت المحاكم مؤخراً في هذه المسألة في قضية شركة B2C2 ضد شركة كوين. وفي المحكمة الابتدائية، خلصت المحكمة التجارية الدولية في سنغافورة إلى أن البيبتكوين قد تنطوي على حقوق ملكية إذا طبق البيان الذي أدلى به اللورد ويلبرفورس في قضية *البنك الوطني المحلي ضد إينزورث (قضية "إينزورث")* أمام مجلس اللوردات في المملكة المتحدة بأن الحق الذي يُدعى أنه "ملكية" يجب أن يكون قابلاً للتعريف، وقابلاً للتحديد من قبل أطراف ثالثة، وقابلاً بطبيعته للأيلولة إلى أطراف ثالثة، ويتمتع بقدر من الدوام أو الثبات"⁽²⁸⁾. وفي الاستئناف، رفضت محكمة الاستئناف في سنغافورة الإعراب عن رأي نهائي بشأن هذه المسألة، لكنها تكررت أن "الرأي القائل بأن العملات المشفرة ينبغي أن تكون قابلة للإدماج في المفاهيم العامة للممتلكات قد يكون رأياً صائباً"، مع التسليم بوجود "أسئلة صعبة بشأن نوع الممتلكات التي ينطوي عليها ذلك"⁽²⁹⁾

(ج) في المملكة المتحدة، خلصت المحكمة العليا لإنكلترا وويلز في قرار صدر في عام 2019 في قضية *أ ضد أشخاص غير معروفين* إلى أن البيبتكوين ملكية لأغراض استصدار أمر زجري بالأحقية يقيد قدرة حائز لاحق لعملة مشفرة على التعامل بها؛⁽³⁰⁾

(د) في نيوزيلندا، خلصت المحكمة العليا في قرار صادر في عام 2020 في قضية *روسكو ضد شركة كريبتوبيا (قيد التصفية)* إلى أن عملات مشفرة مختلفة تحوزها بورصة للعملات المشفرة هي ممتلكات لأغراض قانون الشركات، ورأت أنها قد تكون أيضاً ممتلكات لأغراض القانون العام الأنغلوكسوني.⁽³¹⁾

[lichtenstein.li/wp-content/uploads/2019/11/054_Report-and-Application_TVTVG_extract.pdf](https://www.lichtenstein.li/wp-content/uploads/2019/11/054_Report-and-Application_TVTVG_extract.pdf), pp. 57–58. See, in particular, article 5, 6 and 9 of the law

Canada, Supreme Court of British Columbia, *Copytrack Pte. Ltd. v. Wall*, Docket No. S183051, Oral Reasons (27) .for Judgment, 12 September 2018, 2018 BCSC 1709

Singapore International Commercial Court, *B2C2 Ltd. v. Quoine Pte. Ltd.*, Suit No. 7 of 2017, Judgment, 14 (28) March 2019, [2019] SGHC(I) 03, para. 142, citing House of Lords, *National Provincial Bank v. Ainsworth*, Judgment, 13 May 1965, *Official Law Reports: Appeals Cases*, vol. 1965, No. 1, p. 1248

Quoine Pte. Ltd. v. B2B2 Ltd., Civil Appeal No. 81 of 2019, Judgment, 24 February 2020, [2020] SGCA(I) (29) .02, para. 144

High Court of England and Wales, *AA v. Persons Unknown*, Case No. CL-2019-000746, Judgment, 13 (30) .December 2019, *Weekly Law Reports*, vol. 2020, No. 4, [2019] EWHC 3556 (Comm)

Ruscoe v. Cryptopia Limited (in liquidation), Case No. CIV 2019-409-000544, Judgment, 8 April 2020, (31) .[2020] NZHC 728

ولدى التوصل إلى هذا الاستنتاج، خلصت المحكمة إلى أن العملات المشفرة في تلك القضية "تستوفي بوضوح" متطلبات الممتلكات المشار إليها في بيان اللورد ويلبرفورس في قضية *بينزورث*.⁽³²⁾

21- وفي كل من قضايا سنغافورة والمملكة المتحدة ونيوزيلندا، أشارت المحكمة إلى بيان قانوني بشأن الموجودات الرقمية والعقود الذكية نشرته في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 فرقة عمل تابعة للفريق المعني باستخدام التكنولوجيا القانونية، الذي أنشأته حكومة المملكة المتحدة والجهاز القضائي لإنكلترا وويلز وجمعية القانون لإنكلترا وويلز.⁽³³⁾ ويخلص البيان إلى أن الموجودات الرقمية تتمتع بجميع خصائص الملكية بموجب القانون العام الإنكليزي (على النحو الذي بينه اللورد ويلبرفورس في قضية *بينزورث* وفي قضايا لاحقة)، وهي قابلة التعريف وقابلة التحديد وقابلة الأيلولة إلى أطراف ثالثة، واليقين، والتحكم، والحصرية، وقابلية الإحالة، والدوام، والثبات. وعلاوة على ذلك، يرى البيان أنه لا ينبغي نفي صفة الممتلكات عن الموجودات الرقمية فقط لأنها ممثلة ببيانات، وأن المحاكم الإنكليزية كانت تتردد تقليدياً في معاملة المعلومات في حد ذاتها كممتلكات. وفي هذا الصدد، يلاحظ البيان أن المسألة في حالة الموجودات الرقمية "ليست ما تخبرنا به البيانات بل ما تسمح لنا بفعله".⁽³⁴⁾ وفي قضية *أ / ضد أشخاص غير معروفين*، أشارت المحكمة العليا لإنكلترا وويلز إلى أن البيان القانوني يمثل "بيانا دقيقا بشأن الموقف بموجب القانون الإنكليزي".⁽³⁵⁾

22- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، استشهد بعض الشراح إلى قرار محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة الصادر في عام 2003 باعتباره يؤيد الطرح القائل بأن العملات المشفرة محل لحقوق الملكية. وفي قضية *كريمين ضد كوهين*، قبلت المحكمة أن دعوى الاستيلاء على الممتلكات بموجب قانون كاليفورنيا تنطبق على الأشياء غير الملموسة، وهي في تلك القضية اسم نطاق مخصص، وطبقت الاختبار التالي المؤلف من ثلاثة أجزاء لتحديد ما إذا كان حق الملكية يكمن في مثل هذا الشيء: '1' وجوب وجود "مصلحة قابلة للتعريف بدقة"؛ '2' وجوب أن يكون الشيء "قابلاً للحيازة أو التحكم بشكل حصري"؛ '3' "وجوب إثبات المالك المفترض أن له أحقية مشروعة بالحصرية".⁽³⁶⁾

2- الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل توكنات مدعومة بموجودات

23- فيما يتعلق بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل توكنات مدعومة بموجودات، يتحول تركيز البحث من الموجودات الرقمية نفسها إلى الموجودات الخارجية. وفي حين أن وجود حقوق ملكية في الموجودات الخارجية قد لا يكون بحد ذاته إشكالياً (ففي نهاية المطاف، من غير المرجح أن تكون الموجودات نفسها أعياناً جديدة على قانون الملكية)، فإن مسائل قد تنشأ تتعلق بما يلي: (أ) ما إذا كانت حيازة التوكن يمكن أن تمنح حقوقاً في الموجودات الخارجية، (ب) ما إذا كان نقل التوكن إلى شخص آخر يمكن أن ينقل الحقوق في الموجودات الخارجية إلى ذلك الشخص بصورة قانونية. وهذه المسائل لا يسري عليها قانون الملكية بقدر ما يسري عليها قانون الصكوك القابلة للتداول والمستندات القابلة للتداول، الذي يُفرد له بحث منفصل أدناه (الفقرتان 27 و28).

(32) المرجع نفسه، الفقرة 102.

(33) UK Jurisdiction Taskforce, "Legal Statement on Cryptoassets and Smart Contracts", November 2019

متاح على الرابط [https://35z8e83m1ih83drye280o9d1-wpengine.netdna-ssl.com/wp-](https://35z8e83m1ih83drye280o9d1-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2019/11/6.6056_JO_Cryptocurrencies_Statement_FINAL_WEB_111119-1.pdf)

[content/uploads/2019/11/6.6056_JO_Cryptocurrencies_Statement_FINAL_WEB_111119-1.pdf](https://35z8e83m1ih83drye280o9d1-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2019/11/6.6056_JO_Cryptocurrencies_Statement_FINAL_WEB_111119-1.pdf)

(34) المرجع نفسه، الفقرة 60.

(35) *AA v. Persons Unknown*, para. 61

(36) *Kremen v. Cohen.*, Case No. 01 15899, Judgment, 25 July 2003, Federal Reporter, *Third Series*,

vol. 493, p. 1030

جيم - قانون الأوراق المالية

24- يُقصد ببعض الموجودات الرقمية، لا سيما توكينات الأوراق المالية أو التوكينات الاستثمارية، أن تمنح حائزها حقوقاً تشبه الحقوق التي تنطوي عليها الأسهم وغيرها من الأوراق المالية الاستثمارية. وعليه، يمكن أن تشكل هذه الموجودات الرقمية صكوكاً استثمارية وأن تكون القوانين السارية عليها هي القوانين المتعلقة بإصدار الأوراق المالية الاستثمارية وتداولها، إضافة إلى القوانين المتعلقة بحيازة الأوراق المالية، كما حدث في عدة ولايات قضائية.

دال - قانون المعاملات المضمونة

25- فيما يتعلق بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة، قد يرغب الحائز في رهن الموجودات الرقمية (أي منح مصلحة ضمانية في الموجودات الرقمية لضمان السداد أو الوفاء بالتزام آخر). ويثير ذلك مسألة ما إذا كان يمكن رهن الموجودات الرقمية بموجب قانون المعاملات المضمونة. وفي هذا الصدد، يمكن ربط النطاق المادي لقانون المعاملات المضمونة بنظام قانون الملكية، بحيث لا تُرهن سوى الأشياء المتعلقة بحقوق الملكية.⁽³⁷⁾ وتبرز أسئلة أخرى عما إذا كانت أحكام قانون المعاملات المضمونة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة باكتمال المصلحة الضمانية وإنفاذها، متكيفة مع استخدام هذه الموجودات الرقمية كضمان.

26- وفيما يتعلق بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل توكينات مدعومة بموجودات، قد يُقصد بالتوكين تمثيل مصلحة ضمانية في موجودات خارجية. ويثير ذلك مسألة ما إذا كان إنشاء التوكين ونقله في النظام هو إنشاء لمصلحة ضمانية ونقلها وكيف يكون ذلك، وما إذا كانت المصلحة الضمانية قد اكتملت وكيف اكتملت، وبالتالي أصبحت نافذة المفعول إزاء من نُقلت إليه الموجودات الخارجية.

هاء - قانون الصكوك القابلة للتداول والمستندات القابلة للتداول

27- قد تشبه بعض الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل توكينات تدعمها موجودات، لا سيما تلك التي يُقصد بها تمثيل حقوق تتعلق بتسليم البضائع أو بالدفع، الصكوك القابلة للتداول مثل الكمبيالات أو السندات الإذنية أو المستندات القابلة للتداول مثل سندات الشحن أو مستندات الملكية الأخرى. وبالتالي، يبرز سؤال عما إذا كانت القوانين القائمة بشأن استخدام الصكوك القابلة للتداول والمستندات القابلة للتداول تنطبق على هذه الموجودات الرقمية، الأمر الذي سيتوقف إلى حد كبير على انطباق أو عدم انطباق تلك القوانين في بيئة إلكترونية (وهي مسألة عالجه اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل).

28- وإذا لم تنطبق القوانين القائمة على هذه الموجودات الرقمية، فمن غير المرجح أن يكون للحقوق التي يُقصد بالتوكين أن يمثّلها آثار تتجاوز العلاقة التعاقدية بين الشخص الذي أصدر التوكين والشخص الذي أُصدر له التوكين في الأصل.

(37) في أستراليا، على سبيل المثال، ينطبق قانون المعاملات المضمونة على "الممتلكات الشخصية": *Personal Property Securities Act 2009*, sect. 10.

واو - قوانين الإعسار وغيرها من القوانين

- 29- تبرز أسئلة مشابهة بشأن ما إذا كانت الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة جزءا من حوزة الإعسار. وقد ينشأ مستوى آخر من التعقيد عندما يحوز الموجودات الرقمية وسيط من قبيل بورصة للعمليات المشفرة أو مقدم لخدمات "المحفظة".
- 30- وتطبق أنظمة قانونية أخرى لها صلات بقانون الملكية عند استخدام الموجودات الرقمية، بما فيها قانون الميراث وقانون التوكيل، وكذلك قانون البضائع. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين أعلاه (الفقرة 20)، تثير الموجودات الرقمية أيضا تساؤلات بشأن تطبيق سبل الانتصاف من قبيل تتبع الموجودات مدنيا.⁽³⁸⁾

زاي - مسائل تنتظر فيها اللجنة

- 31- يثير استخدام الموجودات الرقمية مجموعة من المسائل القانونية، بعضها جوهري، في مجالات القانون الخاص التي تقع ضمن ولاية اللجنة. وكما لاحظت الأمانة في مذكرتها بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي (A/CN.9/1012، الفقرة 29)، تمنح الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا بشأن إيصالات المستودعات وأذون الشحن بالسكك الحديدية اللجنة فرصة النظر في الموجودات الرقمية في بيئات ملموسة، لا سيما تلك التي تكون في شكل توكنات مدعومة بموجودات. وعلاوة على ذلك، قد توفر الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا بشأن تتبع الموجودات واستردادها مدنيا محفلا للنظر في المعاملة القانونية للموجودات الرقمية، لا سيما من منظور قانون الملكية وقانون الإعسار. وعلى ضوء خطة العمل القائمة، لا يُتَرح في هذا الوقت مباشرة مشروع مستقل بشأن الموجودات الرقمية. بل يُتَرح أن تواصل الأمانة التعاون مع أمانة اليونيدرو بشأن مشروعها الجاري المتعلق بالموجودات الرقمية، وأن تسعى إلى تحديد الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا لتكملة نصوص الأونسيترال القائمة في إطار تقييمها لتلك النصوص (على النحو الذي نوقش في الوثيقة A/CN.9/1012، الفقرتين 13 و32).

خامسا - تقييم أولي لنصوص الأونسيترال ذات الصلة

ألف - النصوص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

- 32- الموجودات الرقمية هي أساسا مجموعة من "رسائل البيانات" بالمعنى المقصود في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية وغيره من نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية. وبالتالي فإن القواعد الواردة في الجزء الأول من هذا القانون النموذجي، التي تمنح رسائل البيانات اعتراف قانونيا ومقبولية، ذات صلة فيما يتعلق بدعم استخدام الموجودات الرقمية. والقواعد الواردة في الجزء الثاني من القانون النموذجي ذات صلة أيضا بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل مستندات نقل إلكترونية. كما أن قواعد التكافؤ الوظيفي الواردة في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ذات صلة فيما يتعلق بمنح مفعول قانوني للتوكنات التي يُقصد بها أن تشكل صكوكا قابلة للتداول أو مستندات قابلة للتداول.
- 33- وعندما وُضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، لم تكن الموجودات الرقمية مستخدمة على نطاق واسع على النحو الذي تناولته هذه الورقة، لا سيما توكنة الموجودات. وعليه، يبرز سؤال

(38) اضطلعت الأونسيترال بأعمال استكشافية بشأن موضوع تتبع الموجودات واستردادها مدنيا: انظر <https://uncitral.un.org/en/assettracing>. وخلصت ندوة حول هذا الموضوع، نظمتها أمانة الأونسيترال وعُقدت في مركز فيينا الدولي في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى أن تتبع الموجودات الرقمية واستردادها ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في الأعمال المقبلة المتعلقة بهذا الموضوع: A/CN.9/1008، الفقرة 48 (ب).

بشأن إمكانية زيادة تطوير قواعد التكافؤ الوظيفي الواردة في هذا القانون النموذجي من أجل تحقيق التكافؤ بين الخصائص (أو الوظائف) الإضافية للموجودات الرقمية المستخدمة في سياق الأنشطة التجارية والأعيان الملموسة. ويحقق قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الذي صدر مؤخرا، تلك النتيجة فيما يتعلق بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل سجلات إلكترونية قابلة للتحويل، ويُذكر أن توكنة الموجودات كان من المسائل التي أُخذت في الحسبان أثناء التفاوض بشأنه. وفي الواقع، يمكن أن يشكل هذا القانون النموذجي أساسا مفيدا لوضع قواعد منسقة لدعم المعاملات التي تنطوي على موجودات رقمية. وعلى نحو منفصل، بالنظر إلى الخصائص التي نظرت فيها المحاكم في مختلف الولايات القضائية عند البت فيما إذا كانت الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة يمكن أن تكون محلا لحقوق الملكية (على النحو الذي نوقش في الفقرتين 17 و 20 أعلاه)، فإن متطلبات "السجل الإلكتروني القابل للتحويل" بمقتضى المادة 10 (1) من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل يمكن أن تشكل أساسا لوضع قواعد منسقة تمنح حقوقا معينة في الملكية (أو حقوقا شبيهة بالملكية) فيما يتعلق بالموجودات الرقمية.

باء - اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع

34- تتطابق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع على بيع "البضائع".⁽³⁹⁾ ولا تنطبق على بيع "الأوراق المالية [الاستثمارية والصكوك القابلة للتداول] والنقود".⁽⁴⁰⁾ ولأن الموجودات الرقمية مجموعة من "رسائل البيانات"، فإن انطباق هذه الاتفاقية عليها بوصفها "بضائع" يثير مسائل مماثلة لتلك التي يثيرها تطبيق الاتفاقية على البيانات، وهو ما تتناوله الإضافة 2. وفيما يتعلق بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة، يبرز سؤال آخر عما إذا كانت العملات المشفرة "نقودا" وبالتالي مستبعدة من النطاق. وفيما يتعلق بالموجودات الرقمية التي تتخذ شكل توكينات مدعومة بموجودات، التي تشكل أوراقا مالية استثمارية أو سجلات قابلة للتحويل، يبرز سؤال مشابه بشأن ما إذا كان استبعاد "الأوراق المالية الاستثمارية" و"الصكوك القابلة للتداول" ينطبق في البيئة الإلكترونية. وإذا كانت الموجودات الرقمية في نهاية المطاف "بضائع" بالمعنى المقصود في الاتفاقية، فإن سؤالا منفصلا يبرز عما إذا كان إصدار أو تبادل الموجودات الرقمية ينطوي على "عقد بيع".

35- وأن تكون الموجودات الرقمية موضوعا لبيع البضائع أمر؛ لكن أن تكون وسيلة لتبادل البضائع أمر آخر. وبالتالي، يبرز سؤال عما إذا كان نقل الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة يُعتبر "دفعاً للثمن" لأغراض اتفاقية البيع الدولي للبضائع، وما إذا كان يصح وصف المعاملة بأنها "بيع". وفي هذا الصدد، إذا اعتُبرت العملات المشفرة سلعا، جاز اعتبار المعاملة مقايضة، والرأي السائد هو أن عقد المقايضة، الذي يتم بموجبه تبادل بضائع مقابل سلع أو خدمات، يشترك مع عقد البيع في بعض العناصر، وليس كلها.

36- وغني عن القول إن الموجودات الرقمية لم تُؤخذ في الحسبان عند التفاوض بشأن اتفاقية البيع الدولي للبضائع. ولو كانت اتفاقية البيع الدولي للبضائع، على سبيل تفسير المعاهدة، تنطبق على الموجودات الرقمية، إما كبضائع أو كوسيلة للتبادل، فإن سؤالا آخر يبرز عن مدى ملاءمة وتكييف القواعد التي تتضمنها للمعاملات التي تنطوي على موجودات رقمية.

(39) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، المادة 1 (1).

(40) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، المادة 2 (د).

جيم - قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة

37- ينطبق قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على المصالح الضمانية المنشأة في "الموجودات المنقولة"، التي تشمل بموجب تعريفها كلا من الموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة. وتشمل "الموجودات الملموسة" النقود والصكوك القابلة للتداول والمستندات القابلة للتداول والأوراق المالية التي صدرت بها شهادات وغير المودعة لدى وسيط (المادة 2 (ل ل))، في حين تعني "الموجودات غير الملموسة" الموجودات المنقولة التي ليست موجودات ملموسة. وينص هذا القانون النموذجي على إنشاء الحقوق الضمانية ونفاذها تجاه الأطراف الثالثة وأولويتها، ويتضمن قواعد محددة لأنواع معينة من الموجودات.

38- لكن الموجودات الرقمية لم تؤخذ في الحسبان عند وضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وبالتالي، يبرز سؤال بشأن ما إذا كان هذا القانون النموذجي ينطبق على المعاملات المضمونة التي تنطوي على موجودات رقمية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي القواعد المحددة التي تنطبق. ويذهب رأي إلى إمكانية توسيع نطاق القواعد المنطبقة على الموجودات غير الملموسة (عوض الأحكام الخاصة بالموجودات) لتشمل الموجودات الرقمية، بما في ذلك العملات المشفرة والتوكينات المدعومة بموجودات (مثل التوكينات التي تشكل أوراقاً مالية استثمارية أو سجلات قابلة للتحويل).⁽⁴¹⁾ وبخلاف ذلك، قد يلزم وضع قواعد خاصة بالموجودات الرقمية، مع مراعاة مصالح مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في المعاملات المضمونة باستخدام الموجودات الرقمية كضمان. وفي هذا الصدد، وفي إطار مشروع مشترك جارٍ لوضع مبادئ لاقتصاد البيانات (نوقش في الإضافة 2)، يعكف معهد القانون الأمريكي ومعهد القانون الأوروبي على دراسة القواعد القانونية لإنشاء مصالح ضمانية في البيانات. ووفقاً للنسخة الحالية لمشروع المبادئ،⁽⁴²⁾ وضعت قواعد محددة بشأن نفاذ الحقوق الضمانية في البيانات تجاه الأطراف الثالثة يصبح بموجبها الحق الضماني في البيانات نافذاً تجاه الأطراف الثالثة بانتقال التحكم في نسخة من البيانات إلى الطرف المضمون بطريقة واضحة كفاية للأطراف الثالثة يمكن معها أن يتوقع أن أي طرف ثالث منطقي يتعامل مع تلك النسخة سيعلم بانتقال ذلك التحكم. وفي حين يمكن من الناحية المفاهيمية توسيع نطاق هذه القاعدة لتشمل الموجودات الرقمية (بوصفها مجموعة من البيانات)، فمن الممكن أيضاً أن يخضع تحديد النفاذ تجاه الأطراف الثالثة، وأولوية الحقوق الضمانية، لقواعد نظام ما بالنظر إلى أن التعامل في الموجودات الرقمية يتم في إطار ذلك النظام.

دال - نصوص الإعسار

39- تتألف مجموعة قوانين الأونسيترال النموذجية المتعلقة بالإعسار (الإعسار عبر الحدود، والاعتراف بالأحكام المتصلة بالإعسار وإنفاذها، وإعسار مجموعة المنشآت)⁽⁴³⁾ من إطار تعاوني وتنسيقي يتيح للدول التعامل بفعالية مع أشكال الإعسار عندما يملك المدين موجودات في دول متعددة أو عندما لا يكون الدائنون من الدولة التي تتم فيها الإجراءات. والهدف العام للنظام الذي أنشأته هذه القوانين النموذجية هو توفير آلية سريعة ويمكن التنبؤ بها وشفافة للحفاظ على القيمة الاقتصادية في حالات الإعسار عبر الحدود. وتركز

(41) أعرّب عن هذا الرأي كوجي تاكاهاشي في كلمته أمام مؤتمر الأونسيترال لعام 2017: "Implications of the Blockchain Technology for the UNCITRAL Works", in *Modernizing International Trade Law to Support Innovation and Sustainable Development* (Vienna, United Nations, 2017), pp. 84-87

(42) مشروع مبادئ معهدي القانون الأمريكي والأوروبي التوجيهية محفوظ حالياً في ملفات الأمانة في شكل الوثيقة 1 ALI Council Draft No. 1 (8 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(43) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعات المنشآت.

القوانين النموذجية على حوزة الإعسار، التي تشمل جميع موجودات المدين الخاضعة لإجراءات الإعسار. غير أن تلك الموجودات غير معرّفة بدقة في نص القوانين النموذجية.

40- ويسد هذه الفجوة الواضحة دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار المكون من أربعة أجزاء، الذي يزود الدول ببيان شامل عن الأهداف والمبادئ الرئيسية التي ينبغي أن يجسدها أي قانون حديث بشأن الإعسار. فأنظمة الإعسار القوية والفعالة مهمة كوسيلة لمنع الأزمات المالية أو الحد منها وتيسير التسوية السريعة والمنظمة للمديونية المفرطة. وعليه، يعرّف الدليل التشريعي حوزة الإعسار على نحو فضفاض للغاية بحيث تشمل جميع موجودات المدين، وهي "ممتلكات المدين وحقوقه ومصالحه، بما فيها الحقوق والمصالح في الممتلكات، سواء أكانت في حوزة المدين أم لم تكن، ولمموسة أم غير ملموسة، وقابلة أم غير قابلة للنقل، بما في ذلك مصالح المدين في الموجودات المرهونة أو في الموجودات التي يملكها طرف ثالث". ويشير هذا التعريف الشامل، مقترنا بأهداف قانون إعسار مُجد، إلى أنه قد يكون من المتوقع أن تشتمل موجودات المدين على الموجودات الرقمية، رهنا بما يجيزه القانون المنطبق، سواء أكانت حيازة تلك الموجودات مباشرة أم من خلال وسطاء.

41- وحال تحديد الموجودات التي يتعين إدراجها في حوزة الإعسار، يجب تحويل ممثل الإعسار صلاحية التحكم في تلك الموجودات، لأغراض التصفية أو جمع التمويل من أجل التسوية. ويمكن أن يؤثر هذا المتطلب مسائل إضافية، كما في حالة القوانين التي قد تقيد قابلية تحويل الموجودات الرقمية أو غير الملموسة أو تضع قيودا على استخدامها لجمع المال.

42- وبالإضافة إلى ذلك، إذا اشتملت موجودات المدين المعسر على موجودات رقمية، فمن غير المرجح أن يقتصر مكان تلك الموجودات على الدولة التي تتم فيها إجراءات الإعسار، الأمر الذي يثير مسائل تتعلق بالإعسار عبر الحدود.

هاء - ملخص

43- كما لوحظ في الوثيقة A/CN.9/1012 (الفقرة 32)، حدد التقييم الأولي الذي أجرته الأمانة لنصوص الأونسيترال القائمة بشأن المعاملات المضمونة بالفعل مسارات بحث قد تسفر عن اقتراحات ملموسة للأعمال المقبلة الرامية إلى تناول مسألة استخدام الموجودات الرقمية كضمان، وكذلك لتمثيل الحقوق الضمانية في الموجودات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، حدد تقييم أولي لنصوص الإعسار القائمة الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا لتناول مسألة كيفية التعامل مع الموجودات الرقمية التي تتخذ شكل عملة مشفرة في حالة الإعسار. وستقدّم نتائج التقييم، بما في ذلك أي اقتراحات بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا، إلى اللجنة في دورة مقبلة.